

- نوع المروي: هل هو انفرادي (خبر الأحاد) أم تكراري (متواتر) . . .

إن مختلف المعايير التي استعملت لضبط النص النبوي من راوي الحديث إلى نوعيته تقوم على مبدأ «الملاءمة» من جميع زواياها، فالصدق والصحة والإجماع قضايا يتم التركيز عليها، وكل منها يتسع ليجمع مختلف المواصفات والمستويات.

2.4.1. هذه المعايير المعتمدة في ضبط نص الحديث النبوي، وتمييزه عن غيره من النصوص الموضوعية (اللانص) هي نفسها التي سار عليها علماء اللغة والشعر. لذلك نجد بروز ظاهرة الشعر المنحول (اللانص)، واللغات غير المعتمدة لخروجها عن «اللغة الصحيحة» باختلاطها بغيرها من اللغات الأعجمية من الظواهر التي تزخر بها كتب اللغة والأدب. ويظهر لنا ذلك بشكل جلي في حضور سمة تتميز بها المصنفات العربية، وهي اعتماد السند في رواية أي نوع كلامي، وكيفما كان جنسه أو نوعه أو نمطه. وظلت هذه السمة ملازمة للممارسة الثقافية العربية إلى عصور متأخرة. ولا غرابة أن نجد «اللانص» العربي ممثلاً في السيرة الشعبية، وكأنه يعي كونه لا يمكن أن يدخل دائرة القبول، يستند بدوره إلى هذه السمة:

اعتماد السند، وادعاء صحة الرواية . . .

3.4.1. لقد عمد «النص» العربي إلى حماية نفسه وتحصينها من تسرب «اللانص». تحقق ذلك لأسباب ايديولوجية وتاريخية وحضارية. وفي فترة التدوين كان التمييز صارماً ومعاييره مضبوطة. لكن مع التطور التاريخي، وغياب سلطة مركزية سياسية، وثقافياً، وخصوصاً مع انصرام عهد الخلافة الزاهر، وظهور الحركات الفكرية، والسياسية المتنازعة والمتنافرة، صار للانص موقعه الخاص والتميز، وصار له مثقفوه الذين يشيعونه شفها وكتابياً، وصار له ملتقوه الذين يتبعونه ويساهمون في ترويجه. ولم يبق الإنتاج الثقافي مقتصرًا على البلاط، أو ساحة المسجد، كما كان في عهود سابقة، إذ اتسعت رقعة ليشمل الوراثة التي لم تبق متصلة اتصالاً وثيقاً بالديوان أو البلاط<sup>(32)</sup>. وصار الوراقون ينسخون ما يدر المال بغض النظر عن مضمون الكتاب ومحتواه (انظر فتوى ابن قدام التي تحرم بيع وشراء كتب الخرافات والشعوذة (4.2.1)). وصارت الساحة الشعبية أو